مجلة الدّراسات الإسلاميّة
ISSN: 2253-0894 / EISSN: 2661-7390

المجلد 10 ـــــــــــــــــــ العدد 01
جمادى الثاني 1443هـ ـــــ جانفي 2022م
ص ص: 278- 328

الصياغة الفقهية وغير الفقهية باستعمال صيغة الجمع في التأليف

DOCTRINAL AND NON-JURISPRUDENTIAL FORMULATION USING THE PLURAL FORM OF COMPOSITION

فهد بن عبد الرحمن اليحيى (*)	Fahad Bin Abdul Rahman Al Yahya
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة القصيم - السعودية.	Faculty of Sharia and Islamic Studies, Qassim University, Saudi Arabia.
feqh@hotmail.com	

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2022/01/17	2022/03/12	2022/03/17

الملخص:

ناقش البحث استعمال صيغة الجمع في التأليف، والتي تعني استعمال المؤلف صيغة الجمع في التعبير عما ينسبه إلى نفسه نحو: (كما ذكرنا - كما بيناه - كما سنذكره - سوف نبينه - ونحن رجحناه - كتابنا - ...الخ)، وقد وقف الباحث على مئات النماذج أو الآلاف، بلغت ما يزيد على مائة ألف، وعرض البحث العشرات منها بصيغ متنوّعة، على اختلاف العلوم والقرون التاريخية، وخلص البحث إلى أن استعمال صيغة الجمع أسلوب شائع جداً لدى المؤلفين المتقدمين؛ بل هو إجماع عملي أو شبه إجماع منهم على استعماله وعدم إنكاره.

الكلمات المفتاحية: استعمال صيغة الجمع في التأليف، ضمير الجمع، ضمير العظمة، التأليف، التعظيم، الصياغة الفقهية.

*) المؤلف المُرسل.

Abstract:

The use of the plural form as (we) and (our) in the combination between the forerunners and contemporaries

The research discussed the use of the plural form in authorship, which means the author's use of the plural form in expressing what he attributes to himself such as: (As we mentioned - as we explained it - as we will mention it - we will explain it - and we preferred it - our book - ... etc.), and the researcher stood on Hundreds of models or thousands, amounting to more than one hundred thousand, and the research presented dozens of them in various forms, in different sciences and historical centuries. The research concluded that the use of the plural is a very common method among advanced authors; Rather, it is a practical or almost unanimous consensus on its use and not denying it.

Keywords: The use of the plural form of composition; plural pronoun; grandiosity; authorship; exaltation; legal drafting.

بسم الله الرحمن الرحيم؛ الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد

فقد شاع لدى كثير من المعاصرين من الأكاديميين وغيرهم نقد استعمال صيغة الجمع حين يتحدث الكاتب (الباحث - المؤلف - ونحوهما) عن نفسه، كقوله: (كما ذكرنا سابقاً)، أو (كما بيناه)، أو (سوف نذكره)، ونحو ذلك من العبارات.

وحين تكاثرت أمثلة هذا النقد في مناسبات عدة، كمناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه والبحوث المحكمة، دعاني ذلك إلى الرجوع إلى المؤلفات التي تزخر بها المكتبة الإسلامية العظيمة على مدى قرون الأمة الإسلامية، وهل كان مؤلفوها يستعملون هذا الأسلوب فيها؟

وقد انبهرت مما وقفت عليه؛ حيث وجدت هذا الاستعمال، وهو التعبير بصيغة الجمع حين يتحدث المؤلف عن نفسه، كقوله: (كما ذكرنا أو كما بيناه ...الخ)، وجدته كثيراً جداً في مؤلفات المتقدمين، من لدن عصر التأليف إلى يومنا هذا، على اختلاف العلوم والفنون، لا يشذ عن ذلك قرن من الزمان، ولا علم من العلوم.

وقد وقفت على مئات المواضع؛ بل الآلاف، بلغت ما يزيد على مائة ألف موضع، كلها تنطق بتعبير أولئك المؤلفين بنحو: (كما ذكرنا - كما بيناه - كما سنذكره - سوف نبينه - ونحن رجحناه - كتابنا - ...الخ).

ولأهمية هذا الموضوع، ومعالجته لفهم خاطئ يكاد يصبح شائعاً؛ رأيت الكتابة فيه، سائلاً ربي التوفيق والسداد .

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة في هذا الموضوع، مع أني اجتهدت كثيراً في البحث عن دراسة سابقة، أو حتى إشارة واضحة ذات بال، وقد سألت بعض من أحسبه مطلعاً على شيء من ذلك؛ لكني أقف على أثارةٍ من علم .

خطة الدراسة:

تشتمل الدراسة على ثمانية مباحث وخاتمة:

- **المبحث الأول:** استعمال المؤلفين صيغة (فعلنا).
- **المبحث الثاني:** استعمال المؤلفين صيغة (نفعل).
- **المبحث الثالث:** استعمال المؤلفين صيغة (ونحن فعلنا أو نفعل أو سنفعل).
- **المبحث الرابع:** استعمال المؤلفين صيغة (في كتابنا، في كلامنا).
- **المبحث الخامس:** نماذج أخرى من صيغ الجمع.
- **المبحث السادس:** نماذج من المكثرين من استعمال صيغة الجمع.
- **المبحث السابع:** دلالة صيغة الجمع على التعظيم.
- **المبحث الثامن:** مقصود المؤلفين من استعمال صيغ الجمع.
- **الخاتمة** في أهم نتائج البحث.

منهجية البحث:

قمت باستقراء واسع لمؤلفات متنوعة من شتى العلوم والفنون، والقرون، فقصدت التنويع في التخصصات، والمراحل التاريخية، حتى يكون المسح شمولياً، ومن ثم تصبح النتيجة باعتبار هذا الاستعمال عاماً لدى كل أو عامة المؤلفين أكثر دقة، مع العناية بالتوثيق من المصادر والمراجع، وتنويع الصيغ والعبارات.

فمن تلك العلوم: العقيدة - التفسير - الحديث وشروحه - الفقه وأصوله - التاريخ.

وأما المراحل التاريخية فلم أستثنِ حقبة تاريخية؛ بل شملت الدراسة جميع القرون: من القرون الأولى حتى هذا العصر.

وقد وقفت على شواهد ونماذج كثيرة جداً؛ فرأيت ألا مناص من أخذ بعضها فقط؛ فليس البحث إحصائياً شمولياً؛ بل هدفه توثيق نماذج هي كالدلائل على مقصوده من إثبات حقيقة توارد المؤلفين على هذا الأسلوب والتعبير دون نكير، فدلالة العشرات منها تغني عن سرد ما يربو على مائة ألف موضع؛ إذ ذلك لا حاجة للقارئ به.

وقد سردت تحت كل مبحث، نماذج من الصيغ التي عنونت بها المبحث، سرداً متوالياً بنص عبارة المؤلف مقتصراً على الشاهد فيها؛ لأن ذلك يحقق المقصود دون حشوٍ أو إسهاب.

وقد رقمت النماذج ترقيماً ليس مقصوداً بذاته؛ ولكن رأيت أن الترقيم يعين على التصوّر، وينبؤ عن الكثرة.

وقد هممت بسرد النماذج وفق الترتيب الزمني، ثم وجدت ذلك يشق، فلم ألتزم به؛ حيث المقصود متحقق بذكر الشواهد والنماذج، كما أني أيضاً اقتصرت على تلك الشواهد دون شرح أو تقديم باسم المؤلف؛ لأن ذلك سيطول؛ وإنما المقصود هو تلك النماذج على هيئتها لتنتج بمجموعها ما أردت إثباته، وهو أن استعمال صيغة الجمع أسلوب شائع جداً لدى المؤلفين المتقدمين؛ بل هو شبه إجماع منهم على استعماله وعدم إنكاره .

أسأل الله تعالى التوفيق والسداد.

المبحث الأول: استعمال المؤلفين صيغة (فعلنا)

وجدت مئات المواضع من استعمال المؤلفين صيغة (فعلنا)، وقد اقتصرت على بعض الصيغ المشهورة منها في التأليف، وهي صيغ (ذكرنا - ذكرناه - بيّناه- بسطناه) كي لا يتسع التمثيل وتطول الدراسة، وقد قسمت هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: صيغة (ذكرنا - ذكرناه).

المطلب الثاني: صيغة (بيناه).

المطلب الثالث: صيغة (بسطناه).

المطلب الأول: صيغة (ذكرنا ـ ذكرناه).

الشواهد والنماذج كثيرة جداً، أقتصر على بعضها:

1. وهذا حديث لا يثبت مثله لو انفرد وإنما ذكرناه؛ لأن مسلم بن خالد[1].
2. مما ذكرناه في باب الهدي[2].
3. كما ذكرناه في المختلعة[3].
4. وقد ذكرناه في أبواب اللباس[4].
5. قد ذكرناه في تضاعيف هذا الكتاب[5].
6. فأما اختلافهم في أخذ الشيء هل يكون تركاً لضده فقد ذكرناه عند ذكرنا اختلافهم في الترك[6].
7. وقد ذكرناه في كتاب المديان[7].
8. وقد ذكرناه في كتاب الحج[8].
9. وهو ضعيف قد ذكرناه في باب طهارة الماء المستعمل[9].
10. والصحيح ما ذكرناه[10].
11. وقد ذكرناه في كتاب المعرفة، وكتاب الجامع[11].
12. ذكر خبر أوهم عالما من الناس أنه مضاد لخبر مالك بن صعصعة الذي ذكرناه[12].
13. في قوله الذي ذكرناه منه في الحديثين اللذين قدمنا ذكرهما[13].
14. مما راعيته أنت مما ذكرناه عنك[14].
15. على ما ذكرناه[15].
16. بالبرهان الَّذِي ذَكرْنَاهُ[16].
17. الذي ذكرناه[17].
18. لما ذَكرْنَاهُ[18].
19. وإلا فالتفصيل ما ذكرناه[19].

20. بل بِمَا ذَكرْنَاهُ من الْحجَج وَغَيرهَا[20].

21. بالتأويل الذى ذَكرْنَاهُ[21].

22. مِمَّا ذَكَرْنَاهُ[22].

23. ومما يؤيد ما ذكرناه[23].

24. إذا عرفت ما ذكرناه لك[24].

25. معناه ما ذكرناه أن من أظهر التوحيد[25].

26. فالمراد به ما ذكرناه[26].

27. وفيما ذكرناه كفاية[27].

28. لما ذكرناه من الدلائل[28].

29. فيما ذكرناه من الأدلة كفاية[29].

30. وجميع ما ذكرناه في هذه الكلمة الموجزة[30].

31. النص هو ما ذكرناه من الآيات السابقة[31].

32. فالجواب عن هذا ما ذكرناه في الكعبة[32].

33. ومما يوضح ما ذكرناه[33].

34. وهذا الخبر الذي ذكرناه عن ابن عباس[34].

35. والظاهر ما ذكرناه أولا[35].

36. كما ذكرناه[36].

37. والمعنى الذي ذكرناه أولا[37].

38. وهذا شاهد على التقيد الذي ذكرناه في القاعدة الأولى[38].

39. فقس على ما ذكرناه ما لم نذكره[39].

40. هي ما ذكرناه[40].

41. إذ هي مخصصة بما ذكرناه[41].

42. وقد ذكرناه فيما مضى[42].

43. وهذه الأخبار كلها مؤتلفة غير مختلفة على الوجه الذي ذكرناه ورتبناها[43].

44. كل حديث ذكرناه في التمهيد[44].

45. وقد ذكرناه في كتابنا في الصحابة[45].

46. وقد ذكرناه فيما تقدم[46].

47. فكل ما ذكرناه[47].

48. وما ذكرناه أقرب إلى الصحة[48].

49. وهذا الذي ذكرناه هو مذهب الصدر الأول عندنا[49].

50. على التعليل الذي ذكرناه[50].

51. الذي ذكرناه[51].

52. وجه ما ذكرناه[52].

53. ذكرناه فيما تقدم[53].

54. ذكرناه في ضمان الطبل[54].

55. لغير ما ذكرناه[55].

56. والصحيح ما ذكرناه[56].

57. على ما ذكرناه وبينا هناك وجهه[57].

58. مثال هذا الذي ذكرناه وبيناه شهادة الشاهدين[58].

59. على ما ذكرناه[59].

60. وفيما ذكرناه كفاية في غرضنا[60].

61. وهو منسوخ بما ذكرناه[61].

62. كما ذكرناه عن التوضيح[62].

63. ودليلنا ما ذكرناه[63].

64. على ما ذكرناه[64].

65. على ما ذكرناه من اختلاف أصحابنا[65].

66. ووجههما ما ذكرناه[66].

67. والتفصيل الذي ذكرناه أولى[67].

68. وما ذكرناه[68].

69. على ما ذكرناه[69].

70. لما ذكرناه[70].

71. على ما ذكرناه[71].

72. وقياس المذهب ما ذكرناه [72].

73. والتوسط بما ذكرناه أولى[73].

74. لما ذكرناه[74].

75. فيما ذكرناه[75].

76. وما ذكرناه أولى[76].

77. ويؤيد ما ذكرناه[77].

78. فسره ابن عباس بما ذكرناه[78].

79. لما ذكرناه[79].

80. فيما ذكرناه[80].

81. وما ذكرناه أولى[81].

82. ويؤيد ما ذكرناه[82].

83. فسره ابن عباس بما ذكرناه[83].

84. للحديث الذي ذكرناه[84].

85. لما ذكرناه[85].

86. ما سبق أنْ ذكرناه[86].

87. وقد ذكرناه[87].

88. فثبت بما ذكرناه[88].

89. ما ذكرناه عن الصحابة[89].

90. وبما ذكرناه[90].

91. وقد ذكرناه من نقل أهل الحديث[91].

92. وإنما ذكرناه للتقوية والتوكيد[92].

93. ونحن إنما ذكرناه لتوكيد الوجه الأول[93].

94. كما بيناه، وإن كان طائفة من العلماء من أصحابنا ... وعلى ما ذكرناه...[94].

95. كما ذكرناه[95].

96. ولهم في المبادئ كلام طويل قد بَسطناهُ في الكتاب الكبير الذي ذكرنا فيه مقالاتِ العالَم في مسألة ..[96].

97. كما ذكرناه[97].

98. على ما ذكرناه[98].

99. كما ذكرناه[99].

100. على ما ذكرناه[100].

101. مثل ما ذكرناه[101].

102. لا يرون ما ذكرناه[102].

103. فالدليل الذي ذكرناه[103].

104. فإن ما ذكرناه[104].

105. الذي ذكرناه[105].

106. ذكرناه فيما مضى[106].

107. فيما ذكرناه من الصور[107].

108. قد ذكرناه في كتاب الصواعق وغيره، وذكرنا قول بعض العارفين[108].

109. قد ذكرناه في مواضع آخر[109].

110. لما ذكرناه[110].

111. والصواب ما ذكرناه أولا[111].

المطلب الثاني: صيغة (بيّناه).

يستعمل المؤلفون هذه الصيغة بكثرة، وشواهد ذلك لا يمكن حصره لكثرته جداً؛ لذا أقتصر على بعضها:

1. كَمَا قد بَيناهُ[112].

2. حسبما بيناه[113].

3. كما قد بيناه[114].

4. على ما قد بيناه[115].

5. على نحو ما قد بيناه في كتابنا (كتاب الرسالة)[116].

6. كما بيناه آنفا[117].

7. وقد بيناه في سورة البقرة[118].

8. وجميع ما بيناه في هذا الباب[119].

9. وهو خطأ قد بيناه في الخلافيات[120].

10. على ما بيناه في كتابنا هذا وفي (التمهيد) أيضا[121].

11. وهو غلط لما بيناه[122].

12. لما بيناه في صدر القول بالعموم[123].

13. لم يصح ذلك لما بيناه[124].

14. كما بيناه آنفا[125].

15. خلاف قد بيناه[126].

16. وقد بيناه[127].

17. وقد بيناه في المعدن[128].

18. وقد بيناه في الصلاة[129].

19. على الوجه الذي بيناه[130].

20. وهذا أصح لما بيناه[131].

21. على ما بيناه[132].

22. لما بيناه[133].

23. على ما بيناه[134].

24. فيما بيناه في كتاب الدعوى[135].

25. وطريق استخراجه بيناه[136].

26. لما بيناه[137].

27. وقد بيناه في البرهانية[138].

28. وقد بيناه في نظم القواعد[139].

29. على ما قد بيناه في كتاب (الإحكام لأصول الأحكام)[140].

30. كما قد بيناه[141].

31. كما قد بيناه في موضع آخر[142].

32. يؤكد ذلك ما قد بيناه[143].

33. كما بيناه[144].

34. كما قد بيناه في غير هذا الموضع[145].

35. لما بيناه[146].

36. لما بيناه[147].

37. كما قد بيناه في غير هذا الموضع[148].

38. كما بيناه في غير هذا الموضع[149].

39. وهذا هو الذي بيناه فيما تقدم[150].

40. على ما بيناه في البيع[151].

41. على ما بيناه[152].

42. وبينا ضعف الحديث الذي احتج به من اشترطه[153].

المطلب الثالث: صيغة (بسطناه).

الشواهد والنماذج لهذه الصيغة كثيرة جداً، أقتصر على بعضها، وقد تشتمل على كلمات أخرى هي أيضاً شواهد على استعمال المؤلفين لصيغة الجمع:

1. كما بسطناه في موضعه[154].

2. كما بسطناه في الخزائن[155].

3. كما قد بسطناه في غير هذا الموضع[156].

4. ولولا أن هذا الموضع لا يسع ذلك لفصلناه، فإنا قد بسطناه في مواضع[157].

5. وهذا كثير قد بسطناه في غير هذا الموضع[158].

6. كما قد بسطناه في مواضع أُخَر[159].

7. كما قد بسطناه في غير هذا الموضع[160].

8. قد بسطناه[161].

9. كما بسطناه في موضع آخر[162].

المبحث الثاني: استعمال المؤلفين صيغة (نفعل)

وجدت مئات المواضع من استعمال المؤلفين صيغة (نفعل)، وقد اقتصرت على صيغة (نبينه) كي لا يتسع التمثيل وتطول الدراسة:

1. ونحن نبينه بعد هذا إن شاء الله تعالى[163].

2. على مَا نبينه بعد هَذَا[164].

3. نبينه بعد ذكر ما ادعى فيه المدعون[165].

4. ونحن نبينه على هذا الأصل[166].

5. على ما نبينه إن شاء الله تعالى[167].

6. نبينه في موضعه إن شاء الله تعالى[168].

7. على ما نبينه إن شاء الله[169].

8. على ما نبينه[170].

9. على ما نبينه إن شاء الله[171].

10. نبينه إن شَاءَ الله[172].

11. وإن كنا نبينه في موضع آخر، بل يكفينا رد المنع[173].

المبحث الثالث: استعمال المؤلفين صيغة (ونحن فعلنا أو نفعل أو سنفعل)

يستعمل المؤلفون هذه الصيغة كثيراً فيقولون مثلا: (ونحن بينا - ونحن قلنا)، ومن الأمثلة:

1. ونحن بينا ذلك[174].

2. ونحن قلنا[175].

3. ونحن قلنا: لا يصح البيع ولا الشراء[176].

4. ونحن قلنا: إن الصداق للمرأة[177].

5. ونحن بيّنَا بما ذكرناه من البرهان امتناع الدور[178].

6. ونحن قلنا: الموجود: إما أن[179].

7. ونحن قلنا: كل ما لا بد منه[180].

8. ونحن قلنا: لا بد منه[181].

9. ونحن قلنا بما يوافق العقل[182].

المبحث الرابع: استعمال المؤلفين صيغة (في كتابنا ـ في كلامنا)

وجدت مواضع كثيرة من استعمال المؤلفين صيغة (في كتابنا - في كلامنا)، تبلغ المئات، وقد اقتصرت على نماذج منها، وقد تشتمل على كلمات أخرى هي أيضاً شواهد على استعمال المؤلفين لصيغة الجمع، وقد أكثرت من التمثيل بهذه الصيغة هنا لدلالتها الأقوى على استعمال صيغة الجمع[183]:

1. وفيما كتبنا في كتابنا هذا[184].
2. وأنا أسألك عما روينا في كتابنا الذي قدمنا[185].
3. كذلك له أشباهٌ في كتاب الله، قد وصفنا بعضها في كتابنا هذا[186].
4. مما سمينا في كتابنا هذا من المواريث[187].
5. قال أبي: وكان في كتابنا عن سليمان التيمي ... وكنا نسخناه من كتاب ابن أبي شيبة[188].
6. قال أبي: كان في كتابنا لعبد الرحمن بن مهدي ..[189].
7. وقد اعتبرنا حديث .. على ما وصفنا .. فمن صح عندنا منهم أنه عدل احتججنا به وقبلنا ما رواه وأدخلناه في كتابنا هذا ومن صح عندنا ...[190].
8. فإنا نروي عنهم في كتابنا هذا ونحتج بما رووا إلا إنا لا نعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات[191].
9. وقد احتججنا في كتابنا هذا بجماعة[192].
10. ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا[193]
11. كما ذكرنا في غير موضع من كتبنا[194].
12. فقد مضى في كتابنا هذا[195].
13. قال أبو محمد عبد الله بن أبي زيد: قد أتينا على ما شرطنا أن نأتي به في كتابنا هذا مما ينتفع به إن شاء الله[196].
14. وقد ذكرناهما بدلائلهما في كتابنا الأحكام، مستقصى ولله الحمد[197].
15. في كتابنا البداية والنهاية[198].

16. وقد حررنا غزوة الفتح في كتابنا «السيرة» [199].

17. وقد ذكرنا هذا الحديث فيما تقدم منا في كتابنا هذا[200].

18. فنستعمل فيه ما استعملناه فيما سواه، مما قد تقدم منا في كتابنا هذا؛ غير أنا وقفنا على إجماعهم[201].

19. بما سنذكره في كتابنا هذا[202].

20. على ما مضى في كتابنا هذا واضحا[203].

21. فرأينا أن نضعه في كتابنا هذا هنا لما ذكرناه وبالله توفيقنا[204].

22. وقد ذكرناه في كتابنا في الصحابة بما يجب من ذكره هناك[205].

23. وقد ذكرناه في كتابنا في الصحابة بما يكفي[206].

24. فقد أجبناه عن هذا السؤال في كتابنا الموسوم بالفصل، وكتابنا الموسوم بالتقريب، وتقصينا هذا الشك وبينا خطأه[207].

25. وإنما قصدنا في كتابنا هذا[208].

26. قد بيناها كلها في كلامنا في الإجماع[209].

27. فقد فسرناه في كتابنا هذا وفي كتابنا الموسوم بالفصل[210].

28. وقد أفردنا لذلك بابا في كتابنا هذا[211].

29. ونحن نبينه على هذا الأصل[212].

30. على من سمينا في كتابنا[213].

31. وتمام ذلك مبسوط في كتابنا تنقيح الحامدية[214].

32. وقد أوردنا تفصيلها في كتابنا المترجم بعدة الناسك[215].

33. كما بسطناه في كتابنا (تنبيه الولاة والحكام على حكم شاتم خير الأنام) وقدمنا بعضه في باب الردة[216].

34. كل ما تقدم في كتابنا هذا من أوله[217].

35. وقد تكلمنا في العمل وقوته في كتابنا في الكلام الفقهي[218].

36. على حسب ما ذكرناه في كتابنا المعلم[219].

37. وقد استوفينا الكلام على جميع ما ذكرناه في كتابنا المسمى هداية السالك[220].

38. قد تكرر في كتابنا هذا ذكر الخنثى[221].

39. ونحن نبينه على أصولنا[222].

40. ولكن فيه بعض مسائل لم تذكر في كتابنا وفي كتابنا مسائل مصححة لم تذكر فيه[223]

41. فإنكم رغبتم أن نعمل للمسائل المختصرة التي جمعناها في كتابنا الموسوم " بالمحلى " شرحا مختصرا أيضا[224]

42. وقد تقصينا أسانيد هذه الأحاديث كلها في كتابنا المذكور[225]

43. وسنذكر البرهان على ذلك في كلامنا في الحيض إن شاء الله تعالى[226].

44. على ما قد بينا في كتابنا هذا وفي غيره[227].

45. وقد ذكرنا برهان ذلك -: في كلامنا في كتاب التذكية[228].

46. ولما قد أحكمنا في كتابنا الموسوم بـ "الإحكام لأصول الأحكام"[229].

47. والمعتمد عليه في الأخبار التي صدرنا بها في "كتابنا في المحاربين"[230].

48. على ما نذكره في كتابنا هذا في الشهادات[231].

49. وقد منعنا في كتابنا هذا، في غير موضع إطلاق الجهة عليه[232].

50. وقد بسطنا الكلام على هذا بسطا كثيرا في المباحث العقلية والسمعية التي يذكرها نفاة الصفات من الجهمية وأتباعهم في كتابنا المسمى (بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية)[233].

51. كما قد بسطناه في كتابنا " اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم "[234].

52. وقد ذكرناها في كتابنا الكبير في الفروسية الشرعية، وذكرنا فيه ..[235].

53. وقد أشبعنا الكلام في ذلك في كتابنا الكبير في القدر[236].

54. وقد ذكرنا شبه المغنين والمفتونين بالسماع الشيطاني، ونقضناها نقضا وإبطالا في كتابنا الكبير في السماع، وذكرنا الفرق بين ما يحركه سماع الأبيات وما يحركه سماع الآيات[237].

55. وقد أشبعنا الرد على هؤلاء في كتابنا الكبير المسمى بالمفتاح[238].

56. وقد ذكرنا هذا القياس وأمثاله من المقاييس الواقعة في القرآن في كتابنا المعالم وبينا بعض ما فيها من الأسرار[239].

57. وقد استوفينا الكلام في هذا في كتابنا الكبير في القضاء والقدر[240].

58. كما ذكرنا ذلك في كتابنا الكبير " مدارج السالكين " في شرحها[241].

59. وقد ذكرنا مجموع هذه الطرق في كتابنا الكبير في المحبة[242].

60. وقد ذكرناها في كتابنا الكبير المسمى " مفتاح دار السعادة ومطلب أهل العلم والإرادة " وبينا فساد هذا الأصل من نحو ستين وجها، وهو كتاب بديع في معناه، وذكرناه أيضا في كتابنا المسمى " سفر الهجرتين وطريق السعادتين "[243].

61. وقد بينا بطلان هذا المذهب من ستين وجها في كتابنا المسمى تحفة النازلين بجوار رب العالمين وأشبعنا الكلام في هذه المسألة هناك، وذكرنا جميع ما احتج به أرباب هذا المذهب، وبينا بطلانه[244].

62. ولعلك لا تظفر به في كتاب سواه إلا ما ذكرناه في كتابنا المسمى " سفر الهجرتين في طريق السعادتين "[245].

63. وقد ذكرنا في الذكر نحو مائة فائدة في كتابنا " الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب "[246].

64. وقد أشبعنا الكلام في هذا في كتابنا المسمى إغاثة اللهفان في طلاق الغضبان[247].

65. وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أني راسمه فيه[248].

66. قد قلنا فيما تقدم من كتابنا هذا إنا إنما نعتمد في معظم ما نرسمه في كتابنا هذا على الآثار والاخبار[249].

67. كان الغرض في كتابنا هذا ذكر ما قد بينا أنا ذاكروه من تاريخ الملوك الجبابرة[250].

68. قد حكينا منها جملا في كتابنا المسمى: جامع البيان عن تأويل آي القرآن[251].

69. بعض ما انتهى إلينا، بوجيز من القول مختصر، في كتابنا هذا، فكرهنا إعادته[252].

70. وقد مضى خبره في كتابنا المسمى المذيل من مختصر تاريخ الرسل والملوك[253].

71. وقد ذكرنا في كتابنا هذا أن الثلج وقع[254].

72. وقد تكلمنا على ذلك كله في مواضعه في كتابنا التفسير[255].

73. تركنا إيرادها في كتابنا قصدا[256].

74. وقد وضحنا هذا في كتابنا " التفسير "[257].

75. وقد نبهنا على ذلك في كتابنا " التفسير "، واقتصرنا هاهنا على مجرد التلاوة[258].

76. وقد بسطنا القول في ذلك في كتابنا " التفسير "[259].

77. وقد ذكرنا كيفية إسلامه في كتابنا الذي أفردناه في سيرته، وأوردنا فضائله وشمائله، وأتبعنا ذلك بسيرة الفاروق أيضا، وأوردنا ما رواه كل منهما[260]

78. وموضع بسط ذلك في كتابنا الأحكام[261]

79. وقد تقصينا ذلك في كتابنا " التفسير " فذكرنا الطرق والألفاظ محررة. ونحن نشير هاهنا إلى أطراف من طرقها، ونعزوها إلى الكتب المشهورة[262]

80. وقد تكررت في كتابنا هذا مخاطبات لسان الدين رحمه الله تعالى[263]

81. وقد أشبعنا القول في تحقيق ذلك في كتابنا المسمى «مقاصد الشريعة الإسلامية»[264].

82. وقد أشرنا إلى هذا البيان في كتابنا «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب»، والعلم عند الله تعالى[265].

83. وقد أوضحنا هذا البحث في كتابنا «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب»[266].

84. وقد بينا وجه الجمع بين الآيات المذكورة في كتابنا[267].

85. كما أوضحناه في كتابنا[268].

86. أوضحناها في كتابنا تاريخ النقود الاسلامية[269].

87. وقد بينا الجواب عن هذا السؤال في كتابنا: دفع إيهام الاضطراب[270].

88. مما قد ذكرناه في كتابنا هذا أنه قال[271].

89. فإن وقع في كلامنا ما يوهم خلاف هذه العقيدة السلفية فهو من عثرات القلم الضعيف في البيان[272].

90. وقد كنا بينا هذه المسألة في كتابنا (الحكمة الشرعية في محاكمة القادرية والرفاعية) الذي ألفناه في زمن التحصيل. ومما قلناه فيه[273].

91. وقد بينا فساده من جهة القياس في كتابنا المسمى " لطيف القول في أحكام شرائع الدين " فأغنى ذلك عن إعادته في هذا الموضع[274].

92. وقد بينا في كلامنا على فساد قولهم[275].

93. كما قد بيناه في كلامنا على المحصل[276].

المبحث الخامس: نماذج أخرى من صيغ الجمع

هناك المئات من الصيغ والمواضع، فمنها:

1. سنذكره في موضعه إن شاء الله[277].

2. وقد كتبنا الحجة في هذا مع غير ذلك مما كتبناه في غير هذا الكتاب[278].

3. وفيما كتبنا في كتابنا هذا[279].

4. وقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه[280].

5. وتركْنا ذكْرَ مَنْ خالَفَنا فيه[281].

6. قد كتبنَا عَنهُ لَيْسَ هُوَ بِقَوي[282].

7. كتبنَا عَنهُ مَا أرَاهُ إِلَّا كَانَ صَدُوقًا[283].

8. وقد تركنا من الأخبار المروية[284].

9. سنذكره إن شاء الله[285].

10. قال أبو عمر: قد اقتضى ما كتبنا في هذا الباب[286].

11. لما سنذكره[287].

12. وهذا الذي قررناه[288].

13. على ما قررناه مرارا[289].

14. سنذكره في مواضعه[290].

15. سنذكره بعده[291]

16. وعلى ما قررناه[292]

17. كما سنذكره في موضعه[293]

18. كما سنذكره في القدر[294]

19. كما سنوضح ذلك[295]

20. وقد ظهر بما قررناه[296]

21. وقد كتبنا في دعوى الإجماع ما فيه كفاية[297]

22. فإن ما قررناه[298]

23. سنذكره إن شاء الله تعالى[299]

24. سنذكره إن شاء الله تعالى[300]

25. لما قررناه[301]

26. سنذكره إن شاء الله[302]

27. ما قررناه[303]

28. وقد كتبنا في ذلك في غير هذا الموضع[304]

29. وإنما نبهنا[305]

30. قررناه في غير هذا الموضع[306]

31. سنذكره إن شاء الله تعالى[307]

32. كما سنذكره[308].

33. قد قررناه في غير هذا الموضع[309]

34. سنذكره إن شاء الله تعالى[310]

35. كما سنذكره[311]

36. كما سنذكره[312]

37. كما سنذكره[313]

38. كما سنذكره[314]

39. والصواب ما سنذكره فيما بعد[315]

المبحث السادس: نماذج من المكثرين من استعمال صيغة الجمع

حين شرعت في استقراء صنيع المؤلفين من علمائنا على مدى مئات السنين في استعمال صيغ الجمع، وجدت بعض المصادر مشحونة بمئات الشواهد والنماذج(في مصدر واحد)؛ ولذا عقدت هذا المبحث للإشارة إلى بعض هؤلاء المكثرين، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

فمن المكثرين من هذا التعبير: الطحاوي ففي كتابيه مشكل الآثار، وشرح معاني الآثار أكثر من 600 موضع فيهما فقط فضلاً عن بقية كتبه .

ومنهم ابن قدامة ففي المغني وحده أكثر من 600 موضع.

ومنهم ابن رشد الجد ففي البيان والتحصيل وحده أكثر من 500 موضع.

ومنهم الماوردي ففي الحاوي وحده أكثر من 400 موضع.

ومنهم ابن حبان ففي صحيحه وحده ولا سيما في تبويباته ما يربو على 300 موضع.

ومنهم ابن عبد البر ففي الاستذكار فقط أكثر من 200 موضع.

ومنهم ابن جرير الطبري فكثيراً ما يقول: "وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل"، ولو أحصينا ذلك وغيره من العبارات المشتملة على صيغة الجمع في تفسيره فقط لبلغ المئات فضلا عن كتابه التاريخ .

ومن الجميل أن نختم هذا المبحث بعبارة من عبارات الطبري، قد حشدها بصيغة الجمع التي يستنكرها بعض المعاصرين .

فمن ذلك قوله: "وإنما ذكرنا قدر ما ذكرنا من أمر الشمس والقمر في كتابنا هذا، وإن كنا قد أعرضنا عن ذكر كثير من أمرهما وأخبارهما، مع إعراضنا عن ذكر بدء خلق الله السموات والأرض وصفة ذلك، وسائر ما تركنا ذكره من جميع خلق الله في هذا الكتاب، لأن قصدنا في كتابنا هذا ذكر ما قدمنا الخبر عنه أنا ذاكروه فيه من ذكر الأزمنة، وتاريخ الملوك والأنبياء والرسل، على ما قد شرطنا في أول هذا الكتاب" [316].

المبحث السابع: دلالة صيغة الجمع على التعظيم

تحدث المفسّرون وأهل اللغة وغيرهم عن استعمال صيغة الجمع للمفرد، وبيّنوا أنها تأتي للتعظيم، وسوف أذكر بعض الشواهد من كتب التفسير، ثم من كتب اللغة، ثم من غيرها، ثم أعلّق بعد ذلك بما يفتح الله به.

فمن كتب التفسير:

ما في معاني القرآن وإعرابه: "المسألة على لفظ الإخْبار لأن الله عزّ وجلّ قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾ وهو وحْدَهُ يُحْيِي ويُمِيتُ، وهذا لفظ تعرفه العَرَبُ للجليل الشأن يخبر عن نفسه بما يخبر به الجماعةُ، فَكذلك جاء الخطاب في ﴿ٱرْجِعُونِ﴾" [317].

ما في تفسير الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾: "الضمير في قوله: ﴿وَءَاتَيْنَا﴾ ضمير التعظيم "[318].

ما في البحر المحيط في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾: "وحكمة هذا الالتفات، وكونه بنون المعظم نفسه أنه صدر منه الأمر للملائكة بالسجود، ووجب عليهم الامتثال، فناسب أن يكون الأمر في غاية من التعظيم".

ثم قال: "وقد جاء في القرآن نظائر لهذا، منها: وقلنا يا آدم اسكن، وقلنا اهبطوا، قلنا يا نار كوني بردا، وقلنا من بعده لبني إسرائيل: اسكنوا الأرض، وقلنا لهم ادخلوا الباب، وقلنا لهم لا تعدوا .

فأنت ترى هذا الأمر وهذا النهي كيف تقدمهما الفعل المسند إلى المتكلم المعظم نفسه، لأن الآمر اقتضى الاستعلاء على المأمور، فظهر للمأمور بصفة العظمة، ولا أعظم من الله تعالى"[319].

ما في الدر المصون في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١﴾ "إسنادُ الفعل للمتكلم المعظِّم نفسَه"[320].

ما في اللباب في علوم الكتاب في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا﴾: وقوله تبارك وتعالى: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا﴾ هذه النون تمسى نون العَظَمَةِ لا نون الجمع كقوله: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا﴾ [نوح: 1] ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ﴾[الحجر: 9] ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١﴾ [القدر: 1]".

ثم قال: "والجمهور على «نخرج» مُسْنَداً إلى ضمير المعظم نفسه"[321].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٞ﴾"وجيء بصِفَة الإنْزَال بِجُمْلَة فِعْليَّة أسند الفعل فيها إلى ضَمير المُعَظِّم نفسه مُبَالغة في ذلك، بخلافِ ما لو جيءَ بها اسْماً مُفْرداً"[322].

وقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ﴾: "لأنه تعالى قال: ﴿إِنَّا نَحۡنُ﴾وذلك يفيد العظمة والجَبَرُوتَ، والإحياء العظيم يختص بالله، والكتابة دونه تقرير العريق الأمر العظيم، وذلك مما يعظم ذلك الأمر العظيم"[323].

ما في التحرير والتنوير في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقَدَرۡنَا فَنِعۡمَ ٱلۡقَٰدِرُونَ ۝٢٣﴾"وعلامة الجمع للتعظيم مثل نون (قدرنا)"[324].

ما في أضواء البيان: "صيغ الجموع تأتي لمعنيين أحدهما إرادة التعظيم فقط، فلا يدخل في صيغة الجمع تعدد أصلا، لأن صيغة الجمع المراد بها التعظيم - إنما يراد بها واحد"[325].

ومن كتب النحو واللغة:

ما في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: "وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل وهو: اثنا عشر أنا للمتكلم وحده ونحن للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه"[326].

ما في شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: "(نا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه"[327].

ما في حاشية الصبان على شرح الأشمونى: ""... أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل "أوافق" أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل "نغتبط""[328].

ما في شرح التصريح على التوضيح: "(نا) للمتكلم المعظم نفسه، أو معه غيره"[329].

ومن كتب الفقه وأصوله وشروح الحديث ونحوها

ما في مجموع فتاوى ابن تيمية: "ومعلوم أن: (إنا) و(نحن) من المتشابه؛ فإنه يراد بها الواحد الذي معه غيره من جنسه، ويراد بها الواحد الذي معه أعوانه وإن لم يكونوا من جنسه، ويراد بها الواحد المعظم نفسه الذي يقوم مقام من معه غيره لتنوع أسمائه التي كل اسم منها يقوم مقام مسمى"[330].

ما في رسالة التدمرية لابن تيمية أيضاً: "فالله - سبحانه وتعالى - يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد، مظهرًا أو مضمرًا، وتارة بصيغة الجمع، كقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾ وأمثال ذلك. ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قط، لأن صيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي يستحقه، وربما تدل على معاني أسمائه، وأما صيغة التثنية فتدل على العدد المحصور، وهو مقدس عن ذلك"[331].

ما في الفوائد السنية في شرح الألفية: "إطلاق الجمع وإرادة الواحد مجازًا إذا أطلق ذلك في مقام التعظيم برفع قَدْرِه عن رُتبة الواحد وضعًا ومحلًّا، كما يقال للكبير: (أنتم فعلتم ذلك). وقول المعظِّم نفسه: (فَعَلْنا ذلك). كما صرح أهل العربية بأن ذلك للمشارك أو المعظِّم نفسه كما في قوله تعالى حكايةً عمن قال: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩﴾ [المؤمنون: 99]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝١٢﴾ [يوسف: 12]، ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ۝٢٣﴾ [المرسلات: 23]، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر: 9]. وهو أمر لا ينحصر[332].

ما في فتح الباري: "لأن صيغة الجمع تقتضي التعظيم"[333].

ما في عمدة القاري: "(زوجناكها) بنون الجمع للتعظيم"[334].

ما في إعانة الطالبين: (قوله: بلفظ الجمع) متعلق بيقول، والمراد: اللفظ الدال على جماعة كـ (نا)، فإنها تدل على متعدد، كما تدل على المعظم نفسه، وليس المراد الجمع الاصطلاحي كما هو ظاهر"[335].

ما في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: "من أساليب اللغة العربية أن الشخص يعبر عن نفسه بضمير (نحن) للتعظيم، ويذكر نفسه بضمير المتكلم الدال على المفرد، كقوله: (أنا)، وبضمير الغيبة، نحو (هو)، وهذه الأساليب الثلاثة جاءت في القرآن، والله يخاطب العرب بلسانهم[336].

وبعد هذا العرض فإني أوضح ما يلي:

كثير من المفسرين - إن لم نقل أكثرهم- لم أجد لهم إشارةً إلى ضمير التعظيم، ولم أجد لهم في الآيات المشتملة على ضمير التعظيم، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ﴾، ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ﴾، ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا﴾، ﴿وَقُلْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ لِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱسْكُنُواْ ٱلْأَرْضَ﴾، ﴿وَقُلْنَا لَهُمُ ٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ﴾، ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُواْ﴾، ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: 1]، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر: 9]: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾ [القدر: 1] " ونحو تلك الآيات لم أجد لهم وقوفاً فيها حول هذا الضمير، ولا استشكالاً حول استعمال ضمير الجمع لله وحده وهو فرد صمد واحد أحد ﷻ[337].

1. كثير من كتب اللغة والنحو لم أجد لهم أيضاً إشارةً إلى ضمير التعظيم، أو العظمة أو استعمال ضمير الجمع للدلالة على التعظيم، ومن أشار منهم إلى ذلك - كما تقدم - فإنها إشارة عابرة أو ضمن إعراب جملة، فلم أقف على تبويب في النحو في استعمال ضمير الجمع للتعظيم .
2. كل ذلك جعلني أتفكر:

هل ما تقدم من قول بعض المفسّرين وأهل اللغة عن ضمير الجمع كـ (نا) و(نحن) ((إنه للمتكلم المعظم نفسه، أو معه غيره)) هو شرط لاستعماله؛ فينتج من ذلك عدم صحة استعمال ضمير الجمع للمفرد إلا في حالة التعظيم؟

هل اللغة حقاً تمنع التعبير بضمير الجمع للمفرد غير المعظم نفسه؟!

أم أن هذا هو الأصل في الاستعمال -أعني المنع-؛ لكن يجوز العدول عنه لمعنىً أو علة؟!

وهل المفسرون الذين لم يقفوا عند هذا الضمير، ولم يستشكلوا استعمال ضمير الجمع لله وحده -وهو فرد واحد - كان صنيعهم ذلك عن اعتقادٍ منهم بصحة استعمال ضمير الجمع للمفرد؛ ولاسيما مع الأخذ بالاعتبار عدم النص من كتب اللغة والنحو أو من أكثرها على عدم صحة استعمال ضمير الجمع للمفرد غير المعظم نفسه؟

أم أنهم اكتفوا بالسياق القرآني على التسليم باستعمال ضمير الجمع لله وحده دون الوقوف عند ذلك لغوياً؟

الحق أنها تساؤلات تقتضي مزيد بحثٍ من أهل الاختصاص؛ مع أنها بكل حال لا تؤثر في نتيجة هذه الدراسة التي أثبتت من خلال عشرات الشواهد فيها أن استعمال صيغة الجمع أسلوب شائع جداً لدى المؤلفين المتقدمين دون نكير.[338]

المبحث الثامن: مقصود المؤلفين من استعمال صيغ الجمع

يأتي هذا المبحث بعد جميع المباحث السابقة ليجيب عن التساؤل:

إذا كان المؤلفون مجمعين إجماعاً فعلياً على استعمال هذا الأسلوب (صيغ الجمع)[339]، وإذا كان التعبير بصيغة الجمع يدل على التعظيم كما ذكره طائفة من المفسرين وأهل اللغة وغيرهم - كما تقدم -، فما الذي حمل المؤلفين على استعمال هذا الأسلوب؟

قبل الجواب لابد من التسليم بثلاث حقائق:

الحقيقة الأولى: أننا نقطع قطعاً لا يشوبه شائبة أن أولئك العلماء لا يمكن أن يقصدوا تعظيم أنفسهم بهذا الأسلوب.

الحقيقة الثانية: أن غاية هذه الدراسة تحققت سواء أجبنا عن هذا السؤال أم لم نجب؛ فالغاية من دراستنا - كما تقدم في المقدمة - هي إثبات أن استعمال صيغة الجمع أسلوب شائع جداً لدى المؤلفين المتقدمين؛ بل هو شبه إجماع منهم على استعماله وعدم إنكاره، وأثبتت الدراسة تواردهم على هذا الأسلوب والتعبير به دون نكير.

الحقيقة الثالثة: وهي داعمة للحقيقتين الأوليين-: أن أولئك العلماء كانوا يستعملون هذا الأسلوب، والتعبير بصيغ الجمع على اختلافها، دون أدنى تلكؤٍ أو تحفّظ أو حتى بيان مقصودهم من هذا الأسلوب، أو نفيهم ما قد يتبادر من التعظيم؛ فكأنهم بذلك - أعني تواردهم على هذا الأسلوب بهذه الصفة - يؤكدون أن هذا الأسلوب لا غبار عليه، ولا ينبغي أن يحمل على أيّ محمل آخر أو معنىً غير محمود.

نأتي بعد ذلك إلى هذا التساؤل:

ما مقصود أولئك العلماء المؤلفين من استعمال صيغ الجمع؟

وما الذي حمل هؤلاء المؤلفين على استعمال هذا الأسلوب؟

الحق أنه سؤال استوقفني، وذهبت أتتبع له جواباً، فلم أظفر بجواب؛ لأن التساؤل في ذاته معدوم أو نادر؛ مع توارد العلماء على أسلوب الجمع - كما تقدم - .

لذا فإني تأملت في صنيع أولئك العلماء فتلمّست بعض ما يمكن التعليل به؛ وإن كان التعليل - كما تقدم - لا أثر له في نتيجة هذه الدراسة.

فسواءٌ سلّم القارئ الكريم بهذا التعليل أم لم يسلم به؛ فإن المقصود والغاية من هذه الدراسة بما حوته من شواهد ودلائل قد تحقق على أكمل وجه، ولا أحسب أحداً بعد كل ذلك أنْ سينكر مثل هذا الأسلوب.

فمما يمكن التعليل به:

أن صيغة الجمع في سياق التحدث عن النفس أبعد عن تمحّض الشخصية الفردية، أو بتعبير عصريّ: أبعدُ عن (الأنا).

فكأن عبارة (وقد ذكرنا فيما مضى) مثلاً ألطف من عبارة (وقد ذكرت فيما مضى)، وكأن قائل (وقد ذكرنا فيما مضى) ينأى بالقارئ عن استشعار شخص المؤلف؛ سواء قلنا أراد إشراك القارئ بالضمير أي (وقد ذكرنا) جميعاً، وذلك على سبيل التجوّز، أو ليدع القارئ يرتفع بخياله عن استشعار شخص المؤلف وإن لم يستشعر معنىً آخر.

وهكذا العبارات المشابهة، كمثل: بينّا - رجحنا - ونحن سنوضحه - كتابنا - كلامنا-...الخ.

ونلاحظ أن استشعار مشاركة القارئ أثناء التعبير بصيغة الجمع متسق مع ما تقدم عن جمع من العلماء من صحة التعبير من المفرد بصيغة الجمع إذا قصد معنى التعدد؛ ومع ذلك فإننا لا نجزم بمثل هذا التعليل؛ لأن السياق أحياناً لا يؤيد المصير إليه؛ بل أحياناً يمنعه كما في بعض الصيغ التي مثلنا بها وخاصةً صيغة: (كتابنا).

وبكل حال فهذا ما استطعت تلمّسه من تعليل؛ ولاسيما أن اللغة لا تمنع التعبير بصيغة الجمع - كما تقدم - [(340)]؛ حتى وإن كان استعمالها الأكثر هو للتعظيم؛ فإن توارد هؤلاء العلماء على هذا الاستعمال من لدن عصر اللغة كعصر الشافعي رحمه الله هو بذاته دليل مستقل على صحة هذا الأسلوب في التأليف ونحوه، فهو أسلوب صحيح لا ينبغي نقده إلا حين يظهر منه قصد التعظيم للذات أو الإدلاء بالجهد الذاتي، كما أن صيغة الجمع لا تمنع صيغة المفرد؛ إذ هي الأصل، ولا أرى المفاضلة بينهما فكلاهما أسلوب صحيح، والله أعلم.

وبهذا تم البحث والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الخاتمة

الحمد لله على تمام البحث، وفيما يلي أهم نتائجه:

- استعمال صيغة الجمع في التأليف يعني استعمال الكاتب والمؤلف والباحث صيغة الجمع في التعبير عما ينسبه إلى نفسه نحو: (كما ذكرنا - كما بيناه - كما سنذكره - سوف نبينه - ونحن رجحناه - كتابنا - ...الخ) .
- استعمال صيغة الجمع أسلوب شائع جداً لدى المؤلفين المتقدمين؛ بل هو إجماع عملي أو شبه إجماع منهم على استعماله وعدم إنكاره، وأثبتت الدراسة تواردهم على هذا الأسلوب والتعبير به دون نكير.
- أثبتت الدراسة وجود مئات المواضع؛ بل الآلاف، بلغت ما يزيد على مائة ألف موضع، كلها تنطق بتعبير أولئك المؤلفين بنحو: (كما ذكرنا - كما بيناه - كما سنذكره - سوف نبينه - ونحن رجحناه - كتابنا - ...الخ) .
- لأجل إثبات هذه الحقيقة؛ فقد اقتضت الدراسة حشد عشرات الشواهد والنماذج، ولذا جاءت مباحثها متنوّعة بحسب تنوّع الصيغ والنماذج المختارة، كاستعمال المؤلفين صيغة

(فعلنا)، وصيغة (نفعل)، وصيغة (ونحن فعلنا أو نفعل أو سنفعل)، وصيغة (في كتابنا، في كلامنا) وغير تلك من صيغ الجمع .

- حرصت الدراسة أن تكون الشواهد والنماذج من شتى العلوم والفنون، شاملة تاريخ التأليف عبر القرون، ثم هي مجرد أمثلة فقط من مصادر متنوعة؛ حيث الحصر شبه مستحيل، ولا حاجة للقارئ به؛ فليس البحث إحصائياً شمولياً؛ وهدف الدراسة توثيق نماذج تكفي في الدلالة على مقصوده من إثبات حقيقة توارد المؤلفين على هذا الأسلوب والتعبير به دون نكير .
- من الدلالات الأقوى في صيغ المستعملة لدى المؤلفين صيغة (كتابنا)؛ حيث لا يمكن حملها على محامل أخرى، كاستشعار مشاركة القارئ أو الموافق؛ فإن صيغة (كتابنا) تعني الكتاب المنسوب للمتكلم، وهو صنعته الخاصة لا يشاركه فيها غيره؛ ومع ذلك لم يتحرّج كل أولئك المؤلفين من التعبير بها؛ مما يدل دلالةً قاطعةً على أنها صيغة لا مطعن فيها ولا مغمز .
- عرضت الدراسة نماذج من المكثرين من استعمال صيغة الجمع كالطحاوي وابن قدامة وابن رشد الجد والماوردي وابن حبان وابن عبد البر والطبري .
- تضمنت الدراسة مبحثاً عن دلالة صيغة الجمع على التعظيم، وبينت أن كثيراً من المفسرين لم توجد لهم إشارة إلى ضمير التعظيم، ولا استشكال حول استعمال ضمير الجمع لله وحده وهو فرد صمد واحد أحد ﷻ، وهكذا كثير من كتب اللغة والنحو، ومن أشار منهم إلى ذلك؛ فإنها إشارة عابرة أو ضمن إعراب جملة.
- قد يكون الحامل لكثير من أولئك العلماء على استعمال صيغ الجمع في التعبير عما ينسبه إلى نفسه؛ أن صيغة الجمع في سياق التحدث عن النفس أبعد عن تمحّض الشخصية الفردية، أو بتعبير عصريّ: أبعدُ عن (الأنا)؛ فكأن عبارة (وقد ذكرنا فيما مضى) مثلاً ألطف من عبارة (وقد ذكرت فيما مضى)، وكأن قائل (وقد ذكرنا فيما مضى) ينأى بالقارئ عن استشعار شخص المؤلف؛ سواء قلنا أراد إشراك القارئ بالضمير أي (وقد

ذكرنا) جميعاً، وذلك على سبيل التجوّز، أو ليدع القارئ يرتفع بخياله عن استشعار شخص المؤلف وإن لم يستشعر معنىً آخر.

- الظاهر أن اللغة لا تمنع التعبير بصيغة الجمع للمفرد؛ حتى وإن كان استعمالها الأكثر هو للتعظيم؛ فإن توارد هؤلاء العلماء على هذا الاستعمال من لدن عصر اللغة كعصر الشافعي رحمه الله هو بذاته دليل مستقل على صحة هذا الأسلوب في التأليف ونحوه، فهو أسلوب صحيح لا ينبغي نقده إلا حين يظهر منه قصد التعظيم للذات أو الإدلاء بالجهد الذاتي، كما أن صيغة الجمع لا تمنع صيغة المفرد؛ إذ هي الأصل، ولا يرى الباحث المفاضلة بينهما فكلاهما أسلوب صحيح.

قائمة المصادر والمراجع:

1) إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ.
2) إبراهيم بن محمد بن سالم، منار السبيل في شرح الدليل، تحقيق، زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط7، 1409هـ.
3) إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق، المبدع في شرح المقنع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ- 1997م.
4) إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي، الاعْتِصَام، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط1، 1429هـ.
5) ابن أبي زيد القيرواني، عبد الرحمن النفزي القيرواني، المالكي، رسالة القيرواني، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
6) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر الدمشقي الحنفي، رد المحتار على الدر المختار للحصكفي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1386هـ.
7) ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ.
8) أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط1، 1426هـ.
9) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ.

10) أبو الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، ط1، 1421هـ.
11) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، (د.ط)، (د.ت).
12) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ.
13) أبو الوليد سليمان بن خلف، المنتقى شرح الموطأ، للباجي ، مطبعة السعادة، ط1، 1332هـ.
14) أبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي، البيان والتحصيل، تحقيق: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1408هـ.
15) أبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي، المقدمات الممهدات، تحقيق: الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1408هـ.
16) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 1425هـ.
17) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، . تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1424هـ- 2003م.
18) أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محب الدين الخطيب ومحمود مهدي الاستانبولي، دار الجيل، بيروت، ط2، 1407هـ.
19) أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي المعروف بالطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1415هـ.
20) أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1491هـ.
21) أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
22) أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري، الكافي في فقه أهل المدينة، تحقيق: محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، السعودية، ط2، 1400هـ.
23) أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420هـ.
24) أبو محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة، المغني، مكتبة القاهرة، مصر، (د.ط)، (د.ت).

25) أبو محمد علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي القرطبي ، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
26) أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي القرطبي، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
27) أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي القرطبي، المحلى بالآثار، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
28) أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1994م.
29) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: ناصر عبدالكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، ط7، 1419هـ
30) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الاستقامة، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ط1، 1403هـ
31) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط1، 1418هـ
32) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الإيمان، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط5، 1416هـ
33) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، تحقيق: محمد بن عودة السعدي، مكتبة العبيكان، الرياض، (د.ط)، 1421هـ
34) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق: علي بن حسن وزميلاه، دار العاصمة، السعودية، ط2، 1419هـ
35) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الرد على المنطقيين، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
36) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، الحرس الوطني السعودي، السعودية، (د.ط)، (د.ت).
37) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الصفدية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط2، 1406هـ .
38) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الفتاوى الكبرى لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ
39) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الفتوى الحموية الكبرى، تحقيق: حمد بن عبدالمحسن التويجري، دار الصميعي، الرياض، ط2، 1425هـ
40) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، القواعد النورانية الفقهية، تحقيق: د. أحمد بن محمد الخليل، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1422هـ
41) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جامع المسائل، تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط1، (د.ت).

42) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط2، 1411هـ.
43) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، رفع الملام عن الأئمة الأعلام، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض - السعودية، (د.ط)، 1403هـ.
44) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف المدينة المنورة، (د.ط)، 1416هـ.
45) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1406هـ.
46) أحمد بن علي أبو بكر الرازي، الفصول في الأصول، وزارة الأوقاف الكويتية، ط2، 1414هـ.
47) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي- محب الدين الخطيب- عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، 1379هـ.
48) أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م.
49) أحمد بن محمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبدالله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط2، 1422هـ.
50) أحمد بن محمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1414هـ.
51) أحمد بن محمد بن حنبل، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال رواية المروزي، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1409هـ.
52) أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، شرح معاني الآثار، تحقيق محمد زهري النجار- محمد سيد جاد الحق- يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، السعودية، ط1، 1414هـ-1994م
53) أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ت).
54) إسماعيل بن عمر بن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، السعودية، ط1، 1418هـ.
55) إسماعيل بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، مكتبة أسامة الإسلامية، (د.ط)، (د.ت).
56) برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، الهداية شرح بداية المبتدي، تحقيق طلال يوسف، دار احياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
57) بكر بن عبدالله أبو زيد، معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، السعودية، ط3، 1417هـ.

58) حمد بن محمد الخطابي، معالم السنن (مطبوع مع مختصر السنن)، المطبعة العلمية - حلب، ط1، 1351هـ- 1932م.

59) حمود بن عبدالله التويجري، إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1414هـ

60) خالد بن عبدالله الجرجاويّ، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1421هـ

61) سليمان بن عبدالله بن عبدالوهاب، تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1423هـ

62) شمس الدين محمد بن عبد الدائم، الفوائد السنية في شرح الألفية، تحقيق: عبدالله رمضان موسى، مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر، الجيزة، مصر، ط1، 1436هـ

63) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمود بن شعبان بن عبدالمقصود وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط1، 1417هـ

64) عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، الباعث على إنكار البدع والحوادث، تحقيق: عثمان أحمد عنبر، دار الهدى، القاهرة، ط1، 1398هـ

65) عبد الرحمن بن حسن التميمي، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنّة المحمدية، القاهرة، ط7، 1377هـ

66) عبد العزيز بن عبدالله بن باز، التحذير من البدع، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض - السعودية، ط1، 1412هـ

67) عبد العزيز بن عبدالله بن باز، العقيدة الصحيحة وما يضادها، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، طبعة السنة السابعة، العدد الثالث، 1395هـ

68) عبد القاهر بن طاهر الأسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1977هـ

69) عبد الوهاب بن علي المالكي، التلقين في الفقه المالكي، تحقيق: أبي أويس محمد بو خبزة الحسيني التطواني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ

70) عبدالله بن أحمد المقدسي الشهير بابن قدامة المقدسي، الكافي في فقه الإمام أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1414هـ

71) عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1356هـ

72) عثمان بن محمد شطا البكري، إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوريع، بيروت، ط1، 1418هـ

73) علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1406هـ
74) علي بن سليمان أبو الحسن المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، (د.ت).
75) علي بن محمد الأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ
76) مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض - السعودية، (د.ت).
77) محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ط)، 1415هـ
78) محمد الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ- 1994م.
79) محمد الطاهر بن محمد ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ط)، 1984م.
80) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، اجتماع الجيوش الإسلامية، تحقيق: عواد عبدالله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط1، 1408هـ
81) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، تحقيق: يوسف بن أحمد البكري وشاكر بن توفيق العروري، رمادى للنشر، الدمام، ط1، 1418هـ
82) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، مكتبة الرياض الحديثة، السعودية، (د.ط)، (د.ت).
83) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، إغاثة اللهفان، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، (د.ط)، (د.ت).
84) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، التبيان في أقسام القرآن، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
85) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
86) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مكتبة دار البيان، (د.ط)، (د.ت) .
87) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، الفوائد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1393هـ
88) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط27، 1415هـ .
89) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، طريق الهجرتين وباب السعادتين، دار السلفية، القاهرة، ط2، 1394هـ
90) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1416هـ

91) محمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، 1414هـ.
92) محمد بن أحمد الحنبلي، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط2، 1402هـ
93) محمد بن إدريس الشافعي، الأم، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، 1410هـ.
94) محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1358هـ
95) محمد بن الحسن الشيباني، الأصل المعروف بالمبسوط، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي، (د.ط)، (د.ت).
96) محمد بن الحسين بن الفراء، العدة في أصول الفقه، تحقيق: أحمد بن علي بن سير المباركي، بدون ناشر، ط2، 1410هـ
97) محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
98) محمد بن جرير الطبري، وصلة تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، دار التراث، بيروت، ط2، 1387هـ
99) محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان (مع موارد الظمآن)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
100) محمد بن صالح العثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1422هـ
101) محمد بن صالح العثيمين، شرح العقيدة السفارينية - الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، دار الوطن للنشر، الرياض، ط1، 1426هـ
102) محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي، كشف الشبهات، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط1، 1418هـ
103) محمد بن عبدالله الزركشي، شرح الزركشي، شركة العبيكان، الرياض، ط1، 1413هـ
104) محمد بن علاء الدين عليّ ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية، ط1، 1418هـ
105) محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ
106) محمد بن علي الطيب البَصْري، المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ
107) محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
108) محمد بن عيسى الضحاك الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1395هـ

109) محمد بن عيسى الضحاك الترمذي، علل الترمذي الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1409هـ.
110) محمد بن محمد المغزي المعروف بالحطاب، مواهب الجليل، دار الفكر، بيروت، ط3، 1412هـ.
111) محمد بن مفلح المقدسي أبو عبدالله، الفروع وتصحيح الفروع، تحقيق أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
112) محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1420هـ.
113) محمد رشيد بن علي القلموني الحسيني، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (د.ط)، 1990م.
114) محمود بن أحمد الحنفى بدر الدين العينى، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
115) محمود بن عبدالله الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.
116) محي الدين يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
117) يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين، تحقيق: زهير الشاويش، دار الكتب العلمية، بيروت، دمشق، عمان، ط3، 1412هـ.

الهوامش:

(1) محمد بن إدريس الشافعي، الأم، دار المعرفة، بيروت، 1410هـ.، (2/ 211).
(2) المرجع نفسه (2/ 282).
(3) المرجع نفسه (5/ 254)
(4) محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1395هـ، (5/ 122).
(5) محمد بن عيسى الضحاك الترمذي، علل الترمذي الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1409هـ، (ص: 383).
(6) أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط1، 1426هـ، (2/ 296).
(7) التهذيب في اختصار المدونة (4/ 58).
(8) التهذيب في اختصار المدونة (2/ 40).

(9) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، دار الكتب العلمية، (1/ 286).

(10) المرجع نفسه (1/ 679).

(11) المرجع نفسه (7/ 465).

(12) محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان (مع موارد الظمآن)، دار الكتب العلمية، (1/ 242).

(13) أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي المعروف بالطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415هـ، (1/ 35).

(14) المرجع نفسه (15/ 28).

(15) المرجع نفسه (1/ 457).

(16) أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي القرطبي، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1/ 41).

(17) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، (1/ 94).

(18) عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، الباعث على إنكار البدع والحوادث، تحقيق: عثمان أحمد عنبر، دار الهدى، القاهرة، ط1، 1398هـ، (ص: 63).

(19) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الإيمان، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان, ط5، 1416هـ، (ص: 128).

(20) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، دار الكتب العلمية، (ص: 9).

(21) المرجع نفسه (ص: 169).

(22) إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي، الاعْتِصَام، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط1، 1429هـ، (ص: 143).

(23) محمد بن علاء الدين عليّ ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية، ط1، 1418هـ، (ص: 11).

(24) محمد بن أحمد الحنبلي، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، ط2، 1402هـ، (2/ 440).

(25) محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي، كشف الشبهات، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط1، 1418هـ، (ص: 48).

(26) سليمان بن عبدالله ابن عبدالوهاب، تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط1، 1423هـ، (ص: 207).

(27) عبد الرحمن بن حسن التميمي، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط7، 1377هـ، (ص: 388).

(28) حمود بن عبدالله التويجري، إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة، دار الصميعي للنشر

والتوزيع، الرياض، ط2، 1414هـ، (3/ 89).

(29) عبد العزيز بن عبدالله بن باز، التحذير من البدع، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ط1، 1412هـ، (ص: 24).

(30) عبد العزيز بن عبدالله بن باز، العقيدة الصحيحة وما يضادها، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة السنة السابعة العدد الثالث، 1395هـ، (ص: 11).

(31) محمد بن صالح العثيمين، شرح العقيدة السفارينية – الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، دار الوطن للنشر، الرياض، ط1، 1426هـ، (1/ 217).

(32) المرجع نفسه (1/ 461).

(33) بكر بن عبدالله أبو زيد، معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ط3، 1417هـ، (ص: 270).

(34) محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، دار الكتب العلمية، (1/ 332).

(35) محمود بن عبدالله الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية, بيروت، ط1، 1415هـ، (13/ 223).

(36) أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420هـ، (1/ 245).

(37) إسماعيل بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، مكتبه أسامة الإسلامية، (1/ 83).

(38) محمد رشيد بن علي القلموني الحسيني، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م، (1/ 93).

(39) المرجع نفسه (3/ 174).

(40) محمد الطاهر بن محمد ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر، 1984م، (25/ 68).

(41) محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1415هـ، (1/ 92).

(42) حمد بن محمد الخطابي، معالم السنن (مطبوع مع مختصر السنن)، المطبعة العلمية (2/ 30).

(43) المرجع نفسه (2/ 169).

(44) أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ، (1/ 30).

(45) المرجع نفسه (1/ 163).

(46) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمود بن شعبان بن عبدالمقصود وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط1، 1417هـ، (2/ 300).

(47) أبو الوليد سليمان بن خلف، المنتقى شرح الموطأ، للباجي . مطبعة السعادة، (7/ 89).

(48) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري، دار المعرفة (1/ 245).

(49) أحمد بن علي أبو بكر الرازي، الفصول في الأصول، وزارة الأوقاف الكويتية، ط2، 1414هـ، (1/ 159).

(50) محمد بن علي الطيب البَصْري، المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ، . (1/ 55).

(51) علي بن أحمد ابن حزم القرطبي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (1/ 69).

(52) محمد بن الحسين ابن الفراء، العدة في أصول الفقه، تحقيق: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، بدون ناشر، ط2، 1410هـ، (2/ 411).

(53) علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط2، 1406هـ، (2/ 156).

(54) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر الدمشقي الحنفي، رد المحتار على الدر المختار للحصكفي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1386هـ، (6/ 454).

(55) عبد الوهاب بن علي المالكي، التلقين في الفقه المالكي، تحقيق: أبي أويس محمد بو خبزة الحسيني التطواني، دار الكتب العلمية، ط1، 1425هـ، (1/ 76).

(56) عبدالله بن أحمد المقدسي الشهير بابن قدامة المقدسي، الكافي في فقه الإمام أحمد، دار الكتب العلمية، ط1، 1414هـ، (1/ 164).

(57) ابن رشد القرطبي، البيان والتحصيل، تحقيق: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1408هـ، (1/ 73).

(58) أبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي، المقدمات الممهدات، تحقيق: الدكتور محمد حجي, دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1408هـ، (1/ 41).

(59) محمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ، (1/ 92).

(60) المرجع نفسه (4/ 61).

(61) أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، تحقيق: محمد حجي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1994م، (1/ 315).

(62) محمد بن محمد المغزي المعروف بالحطاب، مواهب الجليل، دار الفكر، ط3، 1412هـ، (1/ 53).

(63) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ، (1/ 116)

(64) المرجع نفسه (1/ 167)

(65) المرجع نفسه (18/ 276)

(66) أبو الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، ط1، 1421هـ، (1/ 32)

(67) محي الدين يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، الناشر: دار الفكر، (1/ 52).

(68) يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين، تحقيق: زهير الشاويش، دار الكتب العلمية، بيروت, دمشق, عمان، ط3, 1412هـ، (12/ 73)

(69) محمد الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، دار الكتب العلمية (1/ 504)

(70) عبدالله بن أحمد المقدسي الشهير بابن قدامة المقدسي، المرجع السابق (1/ 128)

(71) المرجع نفسه (2/ 13)

(72) أبو محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة، المغني، مطبعة القاهرة، (1/ 157)

(73) المرجع نفسه (6/ 392)

(74) محمد بن مفلح المقدسي أبو عبدالله، الفروع وتصحيح الفروع، تحقيق أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، (1/ 419)

(75) محمد بن عبدالله الزركشي، شرح الزركشي، شركة العبيكان، ط1، 1413هـ، (6/ 611).

(76) إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق، المبدع في شرح المقنع، دار الكتب العلمية، (1/ 59).

(77) علي بن سليمان المرداوي أبو الحسن، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي، ط2, بدون تاريخ، (1/ 399).

(78) إبراهيم بن محمد بن سالم، منار السبيل في شرح الدليل، تحقيق، زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط7، 1409هـ، (2/ 287).

(79) محمد بن مفلح المقدسي أبو عبدالله، المرجع السابق (1/ 419).

(80) محمد بن عبدالله الزركشي، المرجع السابق (6/ 611).

(81) إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق، المرجع السابق (1/ 59).

(82) علي بن سليمان المرداوي أبو الحسن، المرجع السابق (1/ 399).

(83) إبراهيم بن محمد بن سالم، المرجع السابق (2/ 287).

(84) محمد بن صالح العثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، دار ابن الجوزي، ط1، 1422هـ (1/ 181).

(85) المرجع نفسه (1/ 318).

(86) المرجع نفسه (1/ 463).

(87) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، المحلى بالآثار، دار الفكر، بيروت، (1/ 87).

(88) إقامة الدليل على إبطال التحليل (ص: 166).

(89) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: ناصر عبدالكريم العقل، دار عالم الكتب, بيروت، ط7، 1419هـ، (1/ 390).

(90) أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، الاستقامة، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1403هـ، (1/ 437).

(91) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق: علي بن حسن وزميلاه، دار

العاصمة، ط2، 1419هـ، (1/ 207).

(92) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، الحرس الوطني السعودي، (ص: 98).

(93) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الفتاوى الكبرى لابن تيمية، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ، (6/ 505).

(94) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، القواعد النورانية الفقهية، تحقيق: د. أحمد بن محمد الخليل، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1422هـ، (ص: 58).

(95) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جامع المسائل، تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة، ط1، (4/ 177).

(96) المرجع نفسه (5/ 286).

(97) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط2، 1411هـ، (1/ 87).

(98) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، رفع الملام عن الأئمة الأعلام، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، السعودية، 1403هـ، (ص: 62).

(99) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (1/ 87).

(100) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (ص: 62).

(101) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف المدينة المنورة، 1416هـ، (1/ 277).

(102) المرجع نفسه (2/ 219).

(103) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1406هـ، (1/ 406).

(104) المرجع نفسه (5/ 229).

(105) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، تحقيق: يوسف بن أحمد البكري وشاكر بن توفيق العروري، رمادى للنشر، الدمام، ط1، 1418هـ (1/ 384).

(106) المرجع نفسه (2/ 1047).

(107) محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، مكتبة الرياض الحديثة، (1/ 227).

(108) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، إغاثة اللهفان، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، (1/ 45).

(109) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، التبيان في أقسام القرآن، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، (ص: 357).

(110) أبو عبدالله محمد بن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مكتبة دار البيان، (ص: 80).

(111) محمد بن أبي بكر الزرعي المشهور بابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة،

بيروت، ط27، 1415هـ، (1/ 483).

(112) أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي القرطبي، المرجع السابق (1/ 50).

(113) أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محب الدين الخطيب ومحمود مهدي الاستانبولي، دار الجيل، بيروت، ط2، 1407هـ، (ص: 174).

(114) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (ص: 283).

(115) محمد بن جرير الطبري، المرجع السابق (1/ 249).

(116) المرجع نفسه (2/ 207).

(117) محمد الطاهر بن محمد ابن عاشور، المرجع السابق (25/ 136).

(118) محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، المرجع السابق (1/ 251).

(119) أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، شرح معاني الآثار، عالم الكتب، (1/ 332).

(120) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المرجع السابق (1/ 352).

(121) أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر، المرجع السابق (1/ 59).

(122) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المرجع السابق (1/ 260).

(123) أحمد بن علي أبو بكر الرازي، المرجع السابق (1/ 163).

(124) محمد بن علي الطيب البَصْري، المرجع السابق (2/ 416).

(125) علي بن أحمد ابن حزم القرطبي، المرجع السابق (1/ 76).

(126) محمد بن أبي سهل السرخسي، المبسوط، شمس الأئمة، دار المعرفة، بيروت، بدون طبعة، 1414هـ، (2/ 130).

(127) المرجع نفسه (2/ 203).

(128) المرجع نفسه (2/ 214).

(129) برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، الهداية شرح بداية المبتدي، دار احياء التراث العربي، (1/ 127).

(130) عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1356هـ، (1/ 156).

(131) ابن رشد القرطبي، المرجع السابق (1/ 59).

(132) أبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي، المرجع السابق (1/ 103).

(133) محمد بن رشد القرطبي، المرجع السابق (1/ 32).

(134) محمد بن محمد المغزي المعروف بالحطاب، المرجع السابق (2/ 6).

(135) محمد بن إدريس الشافعي، المرجع السابق (7/ 40).

(136) يحيى بن شرف النووي، المرجع السابق (12/ 141).

(137) أبو محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة، المرجع السابق (1/ 156).

(138) محمد بن صالح العثيمين، المرجع السابق (11/ 266).

(139) المرجع نفسه (15/ 236).
(140) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، المرجع السابق (1/ 79).
(141) أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، المرجع السابق (1/ 443).
(142) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الرد على المنطقيين، دار المعرفة، بيروت، (ص: 22).
(143) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (1/ 405).
(144) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (1/ 19).
(145) المرجع نفسه (1/ 148).
(146) المرجع نفسه (3/ 450).
(147) المرجع نفسه (3/ 450).
(148) المرجع نفسه (1/ 148).
(149) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (7/ 513).
(150) المرجع نفسه (13/ 283).
(151) محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، المرجع السابق (4/ 15).
(152) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، اجتماع الجيوش الإسلامية، تحقيق: عواد عبدالله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط1، 1408هـ، (2/ 155).
(153) محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، المرجع السابق (4/ 18).
(154) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (ص: 104).
(155) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر الدمشقي الحنفي، المرجع السابق (1/ 472).
(156) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط1، 1418هـ (ص: 60).
(157) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (6/ 644).
(158) المرجع نفسه (6/ 592).
(159) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الفتوى الحموية الكبرى، تحقيق: د. حمد بن عبدالمحسن التويجري، دار الصميعي، الرياض، ط2، 1425هـ، 1425هـ، (ص: 290).
(160) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (6/ 139).
(161) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (5/ 196)
(162) المرجع نفسه (1/ 117).
(163) أبو الوليد سليمان بن خلف، المرجع السابق (4/ 230).
(164) عبد القاهر بن طاهر الأسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1977هـ، (ص: 16).
(165) أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي، المرجع السابق (ص: 235).

(166) محمد بن الحسين ابن الفراء، المرجع السابق (2/ 422).
(167) محمد بن أبي سهل السرخسي، المرجع السابق (6/ 93).
(168) المرجع نفسه (11/ 220).
(169) عبد الوهاب بن علي المالكي، المرجع السابق (1/ 39).
(170) المرجع نفسه (1/ 43).
(171) أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري، الكافي في فقه أهل المدينة، تحقيق: محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، ط2، 1400هـ، (2/ 1052).
(172) أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، المرجع السابق (1/ 271).
(173) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (5/ 288).
(174) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، المرجع السابق (4/ 301).
(175) المرجع نفسه (10/ 514).
(176) محمد بن صالح العثيمين، المرجع السابق (8/ 186).
(177) المرجع نفسه (12/ 258).
(178) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (6/ 191).
(179) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (8/ 179).
(180) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (6/ 305).
(181) المرجع نفسه (23/ 35).
(182) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (2/ 387).
(183) منزع الدلالة الأقوى في صيغة (كتابنا) أنها لا يمكن حملها على محامل مما ستأتي الإشارة إليه في مبحثٍ لاحق، كاستشعار مشاركة القارئ أو الموافق؛ فإن صيغة (كتابنا) تعني الكتاب المنسوب للمتكلم، وهو صنعته الخاصة لا يشاركه فيها غيره؛ ومع ذلك لم يتحرّج كل أولئك المؤلفين من التعبير بها مما يدل دلالةً قاطعةً على أنها صيغة لا مطعن فيها ولا مغمز.
(184) محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي, مصر، ط1، 1358هـ، (1/ 32).
(185) محمد بن إدريس الشافعي، المرجع السابق (7/ 240).
(186) محمد بن إدريس الشافعي، المرجع السابق (1/ 258).
(187) محمد بن الحسن الشيباني، الأصل المعروف بالمبسوط، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية – كراتشي، (4/ 289).
(188) أحمد بن محمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبدالله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط2، 1422هـ، (1/ 335).
(189) المرجع نفسه (3/ 155).
(190) محمد بن حبان البستي، المرجع السابق (1/ 155).

(191) المرجع نفسه (1/ 161).
(192) المرجع نفسه (1/ 165).
(193) المرجع نفسه (1/ 340).
(194) المرجع نفسه (15/ 224).
(195) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المرجع السابق (6/ 498).
(196) ابن أبي زيد القيرواني، رسالة القيرواني، دار الفكر (ص: 170).
(197) إسماعيل بن كثير الدمشقي، المرجع السابق (1/ 393).
(198) المرجع نفسه (2/ 34).
(199) المرجع نفسه (8/ 485).
(200) أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي المعروف بالطحاوي، المرجع السابق (1/ 159).
(201) المرجع نفسه (10/ 181).
(202) المرجع نفسه (3/ 282).
(203) أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر، المرجع السابق (1/ 98).
(204) المرجع نفسه (1/ 103).
(205) المرجع نفسه (1/ 163).
(206) المرجع نفسه (6/ 170).
(207) علي بن أحمد ابن حزم القرطبي، المرجع السابق (1/ 16).
(208) المرجع نفسه (1/ 71).
(209) المرجع نفسه (5/ 106).
(210) المرجع نفسه (5/ 131).
(211) المرجع نفسه (7/ 94).
(212) محمد بن الحسين ابن الفراء، المرجع السابق (2/ 422).
(213) محمد بن أبي سهل السرخسي، المرجع السابق (12/ 44).
(214) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر الدمشقي الحنفي، المرجع السابق (4/ 363).
(215) برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، المرجع السابق (1/ 142).
(216) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر الدمشقي الحنفي، المرجع السابق (5/ 11).
(217) أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري، المرجع السابق (2/ 721).
(218) محمد بن رشد القرطبي، المرجع السابق (1/ 109).
(219) محمد بن محمد المغزي المعروف بالحطاب، المرجع السابق (2/ 544).
(220) المرجع نفسه (3/ 12).
(221) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، المرجع السابق (11/ 410).

(222) المرجع نفسه (11/ 510).
(223) محمد بن مفلح المقدسي أبو عبدالله، المرجع السابق (1/ 7).
(224) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، المرجع السابق (1/ 21).
(225) المرجع نفسه (1/ 82).
(226) المرجع نفسه (1/ 274).
(227) المرجع نفسه (4/ 402).
(228) المرجع نفسه (6/ 153).
(229) المرجع نفسه (12/ 90).
(230) المرجع نفسه (12/ 291).
(231) مراتب الإجماع (ص: 51).
(232) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (6/ 208).
(233) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (17/ 450).
(234) المرجع نفسه (27/ 464).
(235) محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، المرجع السابق (4/ 17).
(236) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، المرجع السابق(1/ 56).
(237) المرجع نفسه (1/ 267).
(238) المرجع نفسه (2/ 125).
(239) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، الفوائد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1393هـ، (ص: 8).
(240) المرجع نفسه (ص: 25).
(241) محمد بن أبي بكر الزرعي المشهور بابن قيم الجوزية، المرجع السابق (4/ 163).
(242) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، طريق الهجرتين وباب السعادتين، دار السلفية، القاهرة، ط2، 1394هـ، (ص: 60).
(243) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1416هـ، (1/ 112).
(244) المرجع نفسه (1/ 245).
(245) المرجع نفسه (1/ 403).
(246) المرجع نفسه (2/ 402).
(247) المرجع نفسه (3/ 288).
(248) تاريخ الطبري (1/ 7).
(249) تاريخ الطبري (1/ 58).
(250) تاريخ الطبري (1/ 79).

(251) تاريخ الطبري (1/ 89).

(252) تاريخ الطبري (2/ 276).

(253) تاريخ الطبري (11/ 540).

(254) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ، (17/ 197).

(255) إسماعيل بن عمر بن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1418هـ، (1/ 135).

(256) المرجع نفسه (2/ 309).

(257) المرجع نفسه (2/ 204).

(258) المرجع نفسه (2/ 341).

(259) المرجع نفسه (3/ 149).

(260) المرجع نفسه (4/ 68).

(261) المرجع نفسه (4/ 291).

(262) المرجع نفسه (4/ 293).

(263) أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (6/ 389).

(264) محمد الطاهر بن محمد ابن عاشور، المرجع السابق (22/ 71).

(265) محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، المرجع السابق (1/ 214).

(266) المرجع نفسه (1/ 466).

(267) المرجع نفسه (2/ 7).

(268) المرجع نفسه (2/ 40).

(269) محي الدين يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، الناشر: دار الفكر، (14/ 361).

(270) محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، المرجع السابق (5/ 362).

(271) المرجع نفسه (7/ 312).

(272) محمد رشيد بن علي القلموني الحسيني، المرجع السابق (3/ 5).

(273) المرجع نفسه (6/ 40).

(274) المرجع نفسه (6/ 146).

(275) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (ص: 402).

(276) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الصفدية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط3، 1406هـ، (2/ 151).

(277) اختلاف الحديث (8/ 658).

(278) اختلاف الحديث (8/ 671).
(279) محمد بن إدريس الشافعي، المرجع السابق (1/ 32).
(280) المرجع نفسه (1/ 245).
(281) المرجع نفسه (1/ 245).
(282) أحمد بن محمد بن حنبل، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال رواية المروزي، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1409هـ، (ص: 94).
(283) أحمد بن محمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1414هـ، (ص: 344).
(284) محمد بن حبان البستي، المرجع السابق (1/ 165).
(285) أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي المعروف بالطحاوي، المرجع السابق (1/ 456).
(286) الاستذكار (1/ 318).
(287) إسماعيل بن كثير الدمشقي، المرجع السابق (2/ 184).
(288) المرجع نفسه (3/ 352).
(289) محمد رشيد بن علي القلموني الحسيني، المرجع السابق (2/ 54).
(290) محمد الطاهر بن محمد ابن عاشور، المرجع السابق (1/ 62).
(291) محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، المرجع السابق (1/ 115).
(292) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، المرجع السابق (5/ 355).
(293) المرجع نفسه (9/ 219).
(294) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المرجع السابق (1/ 281).
(295) المرجع نفسه (1/ 347).
(296) المرجع نفسه (1/ 353).
(297) علي بن أحمد ابن حزم القرطبي، المرجع السابق (6/ 31).
(298) محمد بن أبي سهل السرخسي، المرجع السابق (12/ 27).
(299) محي الدين يحيى بن شرف النووي، المرجع السابق (9/ 220).
(300) أبو محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة، المرجع السابق (5/ 21).
(301) المرجع نفسه (5/ 139).
(302) محمد بن صالح العثيمين، المرجع السابق (7/ 84).
(303) المرجع نفسه (7/ 374).
(304) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (2/ 385).
(305) المرجع نفسه (2/ 385).
(306) أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، المرجع السابق (1/ 24).

(307) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (1/ 171).
(308) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (9/ 407).
(309) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (19/ 117).
(310) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (8/ 339).
(311) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، المرجع السابق (2/ 1122).
(312) محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، المرجع السابق (4/ 77).
(313) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، المرجع السابق (2/ 144).
(314) أبو عبدالله محمد بن قيم الجوزية، المرجع السابق (ص: 112).
(315) إسماعيل بن عمر بن كثير، المرجع السابق (5/ 21).
(316) وصلة تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير الطبري، دار التراث، بيروت، ط2، 1387هـ، (1/ 78).
(317) إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ، (4/ 21).
(318) محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، (6/ 528).
(319) محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، 1420هـ، (1/ 245).
(320) أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (11/ 128).
(321) أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1491هـ، (8/ 318).
(322) المرجع نفسه (8/ 522).
(323) المرجع نفسه (16/ 179)، وقد تكررت إشارة صاحب اللباب إلى ضمير المعظم نفسه في مواضع كثيرة كما في: (1/ 203)، (4/ 303)، (4/ 426)، (5/ 273)، (8/ 522)، (10/ 276).
(324) محمد الطاهر بن محمد ابن عاشور، المرجع السابق (29/ 432).
(325) محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، المرجع السابق (7/ 287).
(326) ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ، (1/ 97).
(327) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (1/ 89).
(328) محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ، (1/ 167).
(329) خالد بن عبدالله الجرجاويّ، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار

الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ، (2/ 650).

(330) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المرجع السابق (13/ 276).

(331) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، تحقيق: محمد بن عودة السعدي، مكتبة العبيكان، الرياض، مكتبة العبيكان، 1421هـ، (ص: 75)، وانظر مجموع الفتاوى (3/ 45).

(332) شمس الدين محمد بن عبد الدائم، الفوائد السنية في شرح الألفية، تحقيق: عبدالله رمضان موسى، مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر، الجيزة، مصر، ط1، 1436هـ، (4/ 17)، وذكر في 13/4 الخلاف في أقل الجمع على أقوال منها أن أقله واحد، ونسبه إلى إمام الحرمين الجويني، ثم قال: "ويقتضي أن الإمام يقول: إنَّ أقل الجمع واحد. فإنْ أراد حقيقةً فلا قائل به أصلًا، أو مجازا فلا يمنعه أحد، لا الإمام ولا غيره" وهذا تقرير أن إطلاق صيغة الجمع على المفرد يصح مجازاً.

(333) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المرجع السابق (11/ 37).

(334) محمود بن أحمد الحنفى بدر الدين العينى، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (20/ 127).

(335) عثمان بن محمد شطا البكري، إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوريع، ط1، 1418هـ، (1/ 189).

(336) راجعت كثيراً من كتب التفسير كتفسير الطبري، والقرطبي، وابن كثير، وابن جزي (مع عنايته باللغة) وغيرها من التفاسير.

(337) مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، (46/ 148).

(338) حين أقول: "تقتضي مزيد بحثٍ من أهل الاختصاص" ليس إلا حثّاً على مواصلة البحث من غيري؛ وإلا فإني قلّبت كثيراً، ونقّبت طويلاً؛ فلم أظفر بمواطن بسطٍ لهذه المسألة؛ فلعلّ الله يفتح لعبدٍ من عباده فيقف على ما لم أقف عليه، أو يهتدي لجوانب أخرى.

(339) وقد مضى من الشواهد والنماذج ما يكفي للدلالة على إجماعهم.

(340) سبقت الإشارة إلى ما في الفوائد السنية في شرح الألفية (4/ 13) أن إطلاق صيغة الجمع على المفرد يصح مجازاً بالاتفاق.